الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/196
11 March 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/50/635/Add.3)]

٥٠/١٩٦ - حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٩/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]،

وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٥/٧٠ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥[٣]، الذي طلبت فيه اللجنة إلى الأمين العام تعيين خبير مستقل تتمثل ولايته في تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان، ودراسة تطور حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، ورصد وفاء هايتي بالتزاماتها في هذا المجال، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثانية والخمسين،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٣ والتصويب (E/1995/23 و Corr.2)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

وإذ تعترف بالعمل الذي اضطلعت به البعثة المدنية الدولية في هايتي للدفاع عن حقوق الإنسان،
وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٩ باء المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي قررت فيه أن تأذن بتمديد ولاية البعثة،

١ - تعرب عن شكرها للأمين العام وممثله الخاص فى هايتي على الجهود التي بذلاها لصالح تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

٢ - ترحب بالتطور المرضي للعملية السياسية في هايتي وبإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والانتخابات الرئاسية المقبلة، وفقا للدستور، بوصفها عناصر لا غنى عنها في تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٣ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان، السيد آداما دييغ، عن حالة حقوق الإنسان في هايتي[٤]، وبالتوصيات الواردة فيه؛

٤ - تعرب عن قلقها لأحداث العنف التي وقعت مؤخرا، وخاصة اغتيال أحد أعضاء البرلمان الهايتي، وتأمل ألا تؤدي هذه الأعمال وأحداث العنف الأخرى إلى إعاقة التقدم المتواصل في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية الدستورية؛

٥ - ترحب بإنشاء برنامج التعاون التقني الذي أعده مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة والذي يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في مجالات الإصلاح التشريعي، وتدريب الموظفين العاملين في مجال إقامة العدل والتوعية بحقوق الإنسان؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ، من خلال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان، الخطوات المناسبة لكفالة الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج؛

٧ - تعرب عن دعمها للعمل الذي تضطلع به حاليا اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل، بالتعاون مع البعثة المدنية الدولية في هايتي، للتحقيق فى انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وتتطلع إلى تقديم تقريرها في نهاية عام ١٩٩٥؛

٨ - تقرر أن تواصل نظرها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي في دورتها الحادية والخمسين، على أساس المعلومات التي تقدمها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ٩٩
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

---

(٤) انظر A/50/714.